صحيفة «أصوات الضحايا» النشرة الإعلامية الأسبوعية لمناصرة ضحايا الحرب في السودان تصدر عن قسم الإعلام بمنظمة مناصرة ضحايا دارفور، وتعد منبرًا إعلاميًا مستقلًا يركز على: القضايا السياسية والاجتماعية الملحة في السودان. مناصرة ضحايا الحرب، خاصة النازحين واللاجئين في دارفور ومناطق النزاع الأخرى. كشف الانتهاكات وتوثيق المعاناة الإنسانية، والسعي نحو العدالة والمساءلة.

صحيفة أصوات الضحايا
Victims' Voices Newspaper
تصدر عن منظمة مناصرة ضحايا دارفور
العدد السادس

البريد الإلكتروني : adam.musa@darfurvs.org | info@darfur.org | واتساب : +249927575005 | +256764605862

رئيس التحرير:
آدم موسي اوباما
مدير التحرير:
مختار أحمد
إعداد و تصميم : صدام الدوش

منظمتا «الأمل والملاذ الآمن» و«مناصرة ضحايا دارفور» توزعان مساعدات غذائية لنازحي معسكر دبة نايرة بمحلية طويلة

أكثر من مليون نازح في «طويلة» شمال دارفور وسط تفشٍّ متسارع للكوليرا ونقص حاد في المياه والعلاج

إعلان مناطق سيطرة حركة/جيش تحرير السودان مناطق كوارث إنسانية بسبب تفشي الكوليرا وتدهور الأوضاع الإنسانية

«انتهاكات جسيمة في غرب كردفان: محامو الطوارئ يحملون الدعم السريع المسؤولية»

إعلان مناطق سيطرة حركة/جيش تحرير السودان مناطق كوارث إنسانية بسبب تفشي الكوليرا وتدهور الأوضاع الإنسانية
ص ٣

تشهد منطقة «طويلة» بولاية شمال دارفور أوضاعًا إنسانية بالغة الخطورة، في ظل تزايد أعداد النازحين وتفشي وباء الكوليرا بشكل مقلق، حيث كشف الناطق باسم منسقية النازحين واللاجئين،
ص ٣

في ظل استمرار النزاع المسلح في أجزاء واسعة من السودان، بدأت مؤشرات عودة تدريجية للنازحين إلى مناطقهم، إذ عاد حتى الآن أكثر من ١,٣ مليون نازح داخلي إلى ولايات الخرطوم وسنار والجزيرة، فيما عاد نحو ٣٢٠ ألف شخص من الخارج،
ص ٤

العدد السادس كادوقلي تحترق، والفاشر تختنق والعالم يتفرج».

رئيس التحرير : آدم موسى أوباما

أيها القرّاء الكرام، في البدء، لا يسعنا إلا أن نتوجّه ببالغ الشكر والتقدير لفريق الإعلام بمنظمة «مناصرة ضحايا دارفور»، الذين يواصلون الليل بالنهار من أجل استمرار إصدار هذه الصحيفة، رغم شحّ الإمكانيات وضيق الظرف. إنهم الجنود المجهولون الذين يحملون الحقيقة على أكتافهم، ويصرّون على أن تروى أصوات الضحايا، لا أن تدفنَ في صمت الحرب. نبشركم أن الموقع الإلكتروني للصحيفة قد اكتمل فنيا، ونحن على بعد أيام قليلة من تدشينه رسميًا. هذا التطور سيساهم في إيصال الأخبار والمواد الإنسانية والتحليلية بشكل أسرع وأكثر انتظامًا، ليكون منبرا حرا لرصد الانتهاكات وتوثيق المعاناة والدعوة للعدالة. أما عن الواقع الإنساني...

فالكارثة تزداد اتساعًا، والجراح تتعمّق. مدينة الدلنج محاصَرة منذ أكثر من ستة أشهر، وكادوقلي تعيش حصارا خانقا، وسط تدهور مروّع للأوضاع الإنسانية. المواطنون هناك خرجوا إلى الشوارع طلبا للغذاء والدواء، فجوبهوا بالعنف والقمع. المسؤولية الأخلاقية والقانونية تقع على عاتق جميع الأطراف المسلحة هناك: الجيش، الدعم السريع، الحركة الشعبية، وكل الفاعلين في المشهد. لا أحد بريء ما لم يلتزم صراحة بالقانون الدولي الإنساني. وفي غرب كردفان، لا يزال الطيران يقصف قرى المدنيين، كما حدث مؤخرًا في «بريكة» و«أبو زبد»، بينما يواصل القصف المتبادل في الفاشر سحق ما تبقى من حياة. حصار الدعم السريع أدى لانعدام السلع الأساسية، وتحول المدينة إلى قفص جائع من الصمت والرعب. وفي دارفور، الكوليرا تفتك بأجساد النازحين. مدينة طويلة تحولت إلى أكبر مركز نزوح في الإقليم، ومناطق كبكابية، نيرتتي، وجبل مرة تعاني من تفشي الوباء دون أي تدخل فعّال. نطالب سلطات الأمر الواقع في هذه المناطق أن تسهّل عمل المنظمات الإنسانية فورًا، فالموت لا ينتظر إذنا. نحيي المبادرات الأهلية، وندعم جهود حركة/جيش تحرير السودان في تسهيل دخول العون الإنساني، ونتطلع لتعاون أوسع من كل الحركات المسلحة والمجتمعات المحلية في سبيل حفظ الأرواح. كما ندين ما يحدث من تقييد غير قانوني لحق السودانيين في الحصول على أوراقهم الثبوتية، خاصة من قبل سفارات البلاد بالخارج، كما حدث مع بعض المدافعين عن حقوق الإنسان في هولندا. إن حرمان المواطنين من حقهم القانوني في الأوراق الثبوتية يمثل اعتداءً سافرًا على المواطنة ويجب أن يتوقف. لا يجوز أن تدار القضايا السياسية بسحب الحقوق الأساسية للناس. وفي الختام، نثمّن جهود «الرباعية الدولية» بقيادة الولايات المتحدة في الضغط من أجل وقف إطلاق النار، ونطالب بتكثيف الضغط على جميع أطراف النزاع للجلوس على طاولة التفاوض، فالسلام لم يعد خيارًا، بل ضرورة وجودية. هذه الصحيفة ستظل وفية لاسمها: «أصوات الضحايا»... لا نتحدث من أبراج عاجية، بل من تحت الركام، ومن عمق الألم، ومن بين خيام النزوح. صوتنا هو صوت الذين لا صوت لهم، وقضيتنا باقية حتى ينكسر السلاح، وتعلن العدالة.

٢٧ يوليو ٢٠٢٥ - أعلنت حركة/جيش تحرير السودان بقيادة الأستاذ عبد الواحد محمد أحمد النور، أن المناطق الخاضعة لسيطرتها باتت رسميًا مناطق كوارث إنسانية، بعد تفاقم الأوضاع الصحية والإنسانية وتفشي وباء الكوليرا وسط آلاف النازحين. وفي بيان صادر عن السلطة المدنية بالأراضي المحررة، أكدت الحركة أن هذه المناطق شهدت تدفقات هائلة للنازحين الفارين من مناطق النزاع منذ اندلاع الحرب في ١٥ أبريل ٢٠٢٣، مما فاقم التحديات الإنسانية للمجتمعات المستضيفة. وبالرغم من النداءات المتكررة التي وجهتها الحركة للمجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية، لم يتم تلبية سوى ٣٥٪ من الاحتياجات الأساسية للنازحين. وذكر البيان أن معسكرات النازحين في طويلة وقولو شهدت تفشيًا خطيرًا لوباء الكوليرا، حيث سجلت منطقة طويلة ١٥٤٣ حالة إصابة مؤكدة توفي منها ١٥٤ شخصًا، فيما تم تسجيل ٢٣ إصابة في معسكرات قولو نتجت عنها ٧ حالات وفاة. وتُحذر الحركة من توسع رقعة تفشي الوباء نتيجة ضعف البنية الصحية، انعدام الدواء، واستمرار تدفق النازحين إلى هذه المناطق المنهكة. ودعا رئيس السلطة المدنية بالأراضي المحررة، مجيب الرحمن محمد الزبير، المجتمع الدولي والأمم المتحدة إلى التدخل العاجل، وتحمل مسؤولياتهم القانونية والأخلاقية تجاه حماية أكثر من ٧ ملايين مدني يعيشون أوضاعًا إنسانية قاسية تهدد حياتهم. وختم البيان بتجديد النداء الإنساني العاجل لإنقاذ الأرواح وتقديم المساعدات الضرورية، مع التأكيد على أن المناطق المحررة أصبحت رسميًا مناطق كوارث إنسانية.

إعلان مناطق سيطرة حركة/جيش تحرير السودان مناطق كوارث إنسانية بسبب تفشي الكوليرا وتدهور الأوضاع الإنسانية

منظمة مناصرة ضحايا دارفور تُدين قصفا بمسيرة أوقع ضحايا مدنيين في قرية «الدبكر» بغرب كردفان

أدانت منظمة مناصرة ضحايا دارفور بأشد العبارات القصف بواسطة طائرة مسيرة تابعة للجيش الذي استهدف قرية «الدبكر» الواقعة شرق مدينة أبو زبد بولاية غرب كردفان، والذي أسفر عن مقتل ٩ مدنيين، بينهم ثلاثة أطفال من أسرة واحدة. ووفقًا لشاهد عيان تحدث للمنظمة، فإن طائرة مسيّرة انتحارية يُرجّح أنها تابعة للجيش السوداني، أطلقت من منطقة بابنوسة صباح الأحد ٢٨ يوليو ٢٠٢٥، ونفّذت هجوماً استهدف تجمعاً سكنياً في القرية، التي تبعد نحو ٣٠ كيلومترًا شرق مدينة أبو زبد.

ضحايا القصف بحسب توثيق المنظمة:
١. كلثوم الصديق علي
٢. هديل زمام
٣. صديق طه صديق علي (طفل)
٤. سمر عبدالسميع الصديق (طفلة)
٥. حنان طه علي دبه
٦. سماح عبدالسميع الصديق (طفلة)
٧. فاطمة عبدالرحمن الصديق
٨. زهراء عبدالرحمن الصديق
٩. كلتوم عبدالرحمن الصديق

وتحمّل المنظمة الجيش السوداني المسؤولية الكاملة عن هذا الهجوم الذي يُعد انتهاكًا صارخًا لقوانين الحرب، ويُفاقم معاناة المدنيين العُزّل في مناطق النزاع. وتقدّمت المنظمة بخالص التعازي والمواساة لأسر الضحايا، مجددة دعوتها لمحاسبة الجناة وتقديمهم للعدالة، مؤكدة أنها ستصدر تقريرًا تفصيليًا عن الحادث خلال الأيام القادمة.

أسبوع من الأيام العالمية - والجرح السوداني مفتوح

في أسبوع واحد... مرّت بنا ٣ مناسبات إنسانية تهز الضمير، وتضرب مباشرة على أوتار واقعنا السوداني. من ٢٥ يوليو وحتى ٣٠ يوليو، لم تكن الأيام الدولية مجرد تواريخ على الرزنامة، بل كانت مرآة لمعاناة شعب كامل... فلننظر إليها من نافذتنا نحن:
٢٥ يوليو – اليوم العالمي للمرأة الأفريقية ويا لها من امرأة... السودانية التي نزحت، وأطعمت أبناءها من اللاشيء، وسهرت على جرحى الحرب، وركضت في عراء اللجوء... إنها ليست فقط امرأة أفريقية، بل أمّة تمشي على قدمين. هذا اليوم هو تكريم للمرأة السودانية التي لم تنكسر رغم أن العالم كله تخلى.
٢٨ يوليو – اليوم العالمي لالتهاب الكبد أحد أكثر الأمراض فتكا بالصمت... والمأساة أن المراكز الصحية مغلقة، الأدوية نادرة، والمعلومات معدومة. النازحون واللاجئون في المعسكرات قد لا يعرفون حتى أنهم مصابون، ولا أحد يسأل... فهل يحق لفيروس أن يكون أرحم من البشر؟
٣٠ يوليو – اليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالبشر وما أكثر الضحايا في سودان اليوم... نساء وأطفال يُجبرون على النزوح، ثم على العمل القسري، أو الابتزاز، أو حتى التهريب عبر الحدود. إنها تجارة رائجة في جسد الإنسان، تغذيها الحرب، ويصمت عنها العالم. لا يكفي أن نغضب... يجب أن نفضح.
— هذه الأيام ليست فقط «عالمية»، إنها «سودانية» حتى النخاع. هي صرخة لكل ضمير حي، بأن ما نمر به ليس قدرًا، بل جريمة ممنهجة... وأن الوقت لم يفت بعد لننقذ ما تبقى.

منظمتا «الأمل والملاذ الآمن» و«مناصرة ضحايا دارفور» توزعان مساعدات غذائية لنازحي معسكر دبة نايرة بمحلية طويلة

في ظل الأوضاع الإنسانية المتدهورة التي تشهدها ولاية شمال دارفور، ومع دخول فصل الخريف الذي أدى إلى انقطاع الطرق بين المدن والمحليات، نفذت منظمة مناصرة ضحايا دارفور بالتعاون مع منظمة الأمل والملاذ الآمن، يوم الجمعة الموافق ٢٥ يوليو ٢٠٢٥، عملية توزيع سلال غذائية للنازحين الفارين من مدينة الفاشر ومعسكراتها (أبو شوك، أبو جا، وزمزم)، وذلك بمعسكر دبة نايرة الجديدة بمحلية طويلة. واستهدفت هذه المبادرة ١٠٠ أسرة نازحة، بمتوسط يبلغ حوالي ٦٠٠ فرد، معظمهم من الأسر التي وصلت مؤخرًا من مدينة الفاشر

والقرى المجاورة لها مثل شقرا، أم هجاليج، أب زريقة وتابت. ويعاني هؤلاء النازحون من نقص حاد في الغذاء ومواد الإيواء، إضافة إلى تفشي حالات سوء التغذية بين الأطفال وانتشار وباء الكوليرا داخل المعسكر. وأكدت المنظمتان استمرار جهودهما في توصيل المساعدات الإنسانية للمدنيين في إقليم دارفور رغم محدودية الدعم وضعف الإمكانيات، كما أطلقتا نداءً إنسانيًا عاجلًا إلى المنظمات المحلية والإقليمية والدولية، للتدخل السريع وتقديم العون للنازحين في محلية طويلة، التي تُعد حاليًا أكبر مركز لإيواء النازحين في شمال دارفور، حيث يُقدر عدد السكان فيها بأكثر من مليون شخص يواجهون أوضاعًا إنسانية كارثية. وتدعو المنظمتان الجهات الفاعلة في المجال الإنساني إلى التحرك الفوري لإنقاذ أرواح المدنيين، ودعم جهود الإغاثة في المناطق الأكثر تضررًا في دارفور.

نشرة مفقودين
صادرة عن غرفة طوارئ طويلة - غرب السوق الكبير

تاريخ النشرة: ٢٨ يوليو ٢٠٢٥
في ظل الأوضاع الإنسانية المتدهورة وتزايد حالات النزوح والتشرد، توثق غرفة طوارئ طويلة عددًا من حالات الفقدان لأطفال ونساء ومسنين خلال الأيام الماضية، وتناشد كل من يتعرف على أي من الأسماء المذكورة أدناه التواصل العاجل مع الغرفة عبر صفحتها الرسمية أو بالحضور إلى مقرها غرب السوق الكبير.

١. الطفلة نسيبة بابكر آدم
العمر: ٥ سنوات
تاريخ الفقدان: ٢٧ يوليو ٢٠٢٥، حوالي الساعة ٤ مساءً
اسم الوالدة: رجاء آدم علي
اسم الوالد: بابكر آدم عبد الله
السكن الحالي: برقو
الحالة العقلية: سليمة
للتواصل: زيارة موقع الغرفة – غرب السوق الكبير

٢. الطفلة حسنة علي أبكر طه
العمر: ١١ سنة
تاريخ الفقدان: على الطريق بين الفاشر – كورما – طويلة
اسم الوالدة: المرحومة عائشة حسن إبراهيم محمد
كانت ترافق: جدتها حواء سليمان موسى
السكن السابق: معسكر أبوشوك – نيفاشا – مربع ١٥
السكن الحالي: حي كنجارة – مع عبد الوهاب سونيل
أقارب معروفون:
حسين حسن (النهود)
سارة حسن (بورتسودان)
رضوان حسن (النهود)
حواء علي أبكر (طويلة)
للتواصل: عبر الصفحة الرسمية أو الحضور لمقر الغرفة

٣. إبراهيم كمال إبراهيم حسن
السكن الحالي: الحلة الجديدة
اسم الوالدة: حميدة حماد مهاجر السيد
تاريخ الفقدان: ١٩ يوليو ٢٠٢٥
للتواصل: الصفحة الرسمية أو زيارة موقع الغرفة

٤. ستنا حسين عبد الله آدم
السكن: الفاشر – حي الكفاح
كانت برفقة:
ابنها: موهوب عبد الكريم
أحفادها: نبيل علاء الدين حسن – مدحت علاء حسن
تاريخ الفقدان: ٢١ أبريل ٢٠٢٥
مكان الفقدان: على الطريق بين الفاشر وطويلة
للتواصل:
٠٠٢١٨٩٣١٧٧٦٦١٦ (عبد الله حسن)
٠٠٢٤٩٩١٨٢٤٧٨٤٣ (أحلام عبد الله)
٠٠٢١٨٩٢٦٨٦٢١٣٣ (علاء الدين حسن)

٥. طفل مجهول الهوية
لا يعرف اسمه أو والديه
الوضع الحالي: موجود في مستشفى طويلة للتعرف عليه: يرجى الحضور لغرفة طوارئ طويلة أو التواصل عبر الصفحة الرسمية

٦. شهرزاد آدم صالح
العمر: ٥ سنوات
اسم الوالدة: مديحة إسماعيل أحمد
السكن السابق: نيفاشا
السكن الحالي: الحلة الجديدة – شكشكو
تاريخ الفقدان: ١٩ يوليو ٢٠٢٥
للتواصل: عبر صفحة الغرفة أو زيارة مقرها

تنويه هام:
تستقبل غرفة طوارئ طويلة البلاغات يوميًا بمقرها غرب السوق الكبير، كما يمكن إرسال أي معلومة عبر صفحتها الرسمية على فيسبوك. نهيب بالجميع التعاون والتبليغ الفوري عن أي معلومة تساعد في العثور على المفقودين أو لمّ شملهم بذويهم.

منظمة مناصرة ضحايا دارفور تطلق نداءً إنسانيًا عاجلًا بعد تفشي الكوليرا في معسكر كلمة للنازحين

- أطلقت منظمة مناصرة ضحايا دارفور نداءً إنسانيًا عاجلًا عقب تفشي وباء الكوليرا في معسكر كلمة للنازحين بمدينة نيالا بولاية جنوب دارفور، وسط تحذيرات من تصاعد الأزمة الصحية وتدهور الأوضاع داخل المخيم.

وأفادت المنظمة أنها رصدت حتى ٢٤ يوليو ٢٠٢٥، ما لا يقل عن ٩٣ حالة إصابة مؤكدة بالكوليرا، تتركز غالبية الإصابات في مراكز النزوح داخل المعسكر، وتحديدًا في سنتر ٢ و٤ و٥ و٦، في ظل غياب شبه تام للخدمات الصحية والوقائية. وأوضحت في بيان أن فريقها أجرى مقابلة ميدانية مع أحد الأطباء العاملين داخل المعسكر (ع.س.ل)، أكد خلالها أن الوضع يزداد خطورة يومًا بعد يوم، خصوصًا بعد الأمطار الغزيرة التي شهدها المعسكر مؤخرًا، والتي تسببت في تراكم البرك والمستنقعات الراكدة، ما هيّأ بيئة ملائمة لانتشار العدوى.

وأشار الطبيب إلى أن نسبة الوفيات بلغت نحو ٢٥٪ من جملة الحالات المؤكدة، وهو ما يُنذر بكارثة صحية وشيكة ما لم يتم التدخل العاجل.

وأوضحت المنظمة أن أول حالة إصابة بالكوليرا تم تسجيلها في منطقة تُعرف بـ«ريل»، شمال المعسكر، على بُعد نحو ثلاثة كيلومترات، الأمر الذي يثير المخاوف من انتقال المرض إلى مناطق نزوح أخرى في ظل غياب التدخل السريع.

وطالبت المنظمة بتوفير الكمامات ومواد التعقيم الشخصية، وتوريد الكلور لتعقيم المياه، وإطلاق حملات رش عاجلة للمستنقعات داخل المعسكر، بالإضافة إلى إرسال فرق طبية ومستلزمات إسعافية فورية، وتكثيف التوعية الصحية للوقاية من العدوى.

وحذّرت من أن التأخير في الاستجابة سيعرض آلاف الأسر النازحة للخطر، مجددة دعوتها لكافة الجهات الإنسانية المحلية والدولية إلى التحرك السريع لمنع وقوع كارثة صحية أكبر في واحدة من أكثر مناطق السودان هشاشة.

مستشار الرئيس الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط يجري اتصالات مباشرة مع البرهان وحميدتي تمهيدًا لاجتماع الرباعية في واشنطن

كشف مصدر مطلع أن مسعود بولس، مستشار الرئيس الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط، بدأ فعليًا إجراء اتصالات مباشرة مع رئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان، وقائد قوات الدعم السريع محمد حمدان دقلو «حميدتي»، وذلك في إطار التحضيرات الجارية لاجتماع الرباعية الدولية بشأن السودان، المقرر عقده يوم الأربعاء المقبل في العاصمة الأمريكية واشنطن على مستوى وزراء الخارجية.

الاجتماع، الذي تشارك فيه كل من الولايات المتحدة والسعودية والإمارات ومصر، يهدف بحسب مراقبين إلى دفع مسار التفاوض بين الطرفين المتحاربين، وتهيئة بيئة مناسبة لوقف إطلاق النار، إلى جانب معالجة التحديات الإنسانية المتفاقمة، وعلى رأسها تأمين وصول المساعدات للمناطق المنكوبة دون عوائق.

وفي السياق، كتب عروة الصادق، القيادي في حزب الأمة القومي، عبر منصة «إكس»، أن مسعود بولس، المعروف بعلاقاته الوثيقة بدوائر القرار في واشنطن، يُجري اتصالات مباشرة مع طرفي النزاع في السودان، مشيرًا إلى أن المناخ السياسي يشهد تحسنًا ملموسًا، وأن احتمال التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار «أقرب من أي وقت مضى».

من جانب آخر، أكد وزير الخارجية المصري بدر عبد العاطي، في تصريحات لصحيفة «الشروق» المصرية، مشاركة بلاده رسميًا في الاجتماع المرتقب، مشددًا على أهمية إنهاء الحرب وتهيئة المناخ لمسار سياسي شامل يضمن وحدة السودان وسلامه واستقراره.

وأضاف عبد العاطي أن الاجتماع يأتي في توقيت بالغ الحساسية، مجددًا موقف القاهرة الداعي إلى وقف فوري لإطلاق النار، وضمان تدفق المساعدات الإنسانية، وإطلاق عملية سياسية شاملة لا تُقصي أحدًا، مؤكدًا أن «لا حلول عسكرية في منطقتنا، وهذا ينطبق تمامًا على السودان».

تأتي هذه التحركات الدبلوماسية المكثفة في ظل تدهور إنساني وأمني غير مسبوق، يهدد استقرار السودان والمنطقة برمتها، بينما يترقب الشارع السوداني مخرجات هذا الاجتماع وما إذا كان سيمهد فعلاً لخطوة أولى نحو وقف نزيف الحرب.

توزيع حزم نظافة لـ ٢٥٠ أسرة نازحة في جبل مرة لتعزيز الوقاية والصحة العامة

وسط دارفور – نفّذ فريق المياه والإصحاح البيئي (WASH) في ولاية وسط دارفور تدخلاً إنسانيًا مهمًا تمثّل في توزيع حزم نظافة أساسية استهدفت ٢٥٠ أسرة نازحة من معسكري زمزم والفاشر، وذلك في منطقة جبل مرة الوسطى (قولو)، وهي من أكثر المناطق تأثرًا بالنزاع المستمر في إقليم دارفور. ويأتي هذا التدخل بدعم من الوكالة الأمريكية للمساعدات الإنسانية (BHA)، ضمن جهود تعزيز الصحة العامة، والحد من انتشار الأمراض، وتحسين جودة الحياة في المجتمعات المتضررة.

وتضمنت المبادرة إلى جانب توزيع حزم النظافة، تنظيم جلسات توعية صحية حول ممارسات النظافة الشخصية وسُبل الوقاية من الأمراض، بما يُمكّن الأسر من تبنّي سلوكيات صحية مستدامة في ظل بيئة إنسانية معقّدة.

وأكد الفريق أن هذه الجهود تسعى إلى تعزيز الكرامة الإنسانية، والوقاية من الأمراض، وتقوية صمود المجتمعات المحلية في مواجهة الأزمات الممتدة، لا سيما في المناطق التي تعاني من محدودية الوصول للخدمات الأساسية.

ويُعد هذا التدخل جزءًا من استجابة أوسع لدعم الفئات الأكثر هشاشة، خاصة في ظل تزايد الاحتياجات الإنسانية في دارفور، وتفاقم الأوضاع الصحية نتيجة تدهور البنية التحتية ونقص الموارد.

«أسرة خالد بحيري تُناشد الإفراج الفوري عنه بعد ٦ أشهر من الاعتقال التعسفي في ود مدني»

أكّدت أسرة الإعلامي والمؤرخ السوداني خالد بحيري (٧٠ عامًا) استمرار احتجازه تعسفيًا لستة أشهر في معتقلات الجيش بمدينة ود مدني بولاية الجزيرة، دون أي سند قانوني أو تهمة محددة. وجاء في بيان الأسرة أن الاعتقال يُعتبر انتقامًا لمواقفه الثورية وتاريخه النضالي، خاصة بعد رفضه مغادرة المدينة أثناء الحرب وتأسيسه مبادرات إغاثية مثل «مدني تشرب» لتوفير المياه للمدنيين العالقين.

وأشار البيان إلى تعرض بحيري للابتزاز ومساومات أمنية و ربطت السلطات الإفراج عنه بالتنازل عن مواقفه والانخراط في «مسيرة بناء الوطن» و تعذيب نفسي عبر عرض تعذيب معتقلين آخرين أمامه لـ»إرهابه و تدهور صحته بسبب سنه المتقدم وظروف الاعتقال القاسية. وطالبت الأسرة السلطات بالإفراج الفوري وغير المشروط، كما ناشدت المنظمات الحقوقية الضغط لتحقيق ذلك. يذكر أن بحيري كان من أبرز منظمي الاحتجاجات ضد نظام البشير وانتقد الانقلاب العسكري لـ٢٠٢١، ما جعله هدفًا للقمع حسب البيان.

قوى مدنية وثورية ترفض تسوية سياسية دون عدالة وتدعو لوقف فوري للحرب في السودان

أعلنت قوى مدنية وثورية سودانية رفضها القاطع لأي تسوية سياسية تتجاهل العدالة أو تكرّس إفلات مرتكبي جرائم الحرب من العقاب، وذلك في بيان مشترك بالتزامن مع اجتماع الرباعية الدولية (الولايات المتحدة، السعودية، الإمارات، مصر) بشأن السودان. وأكدت القوى الموقعة أن «وقف الأعمال العدائية بشكل فوري وغير مشروط» يمثل أولوية إنسانية لا تقبل التأجيل، مشددة على ضرورة محاسبة جميع المتورطين في الجرائم والانتهاكات بحق المدنيين منذ عام ١٩٨٩، من خلال آليات عدالة انتقالية وجنائية دولية. وحذّرت من أي محاولات لفرض «حلول جاهزة» تُهمش إرادة الشارع السوداني وتمنح شرعية للمليشيات والمتورطين في سفك الدماء، مؤكدة عدم شرعية أي عملية سياسية تُدار دون تفويض شعبي أو تمثيل حقيقي لقوى الثورة. كما دعت إلى توحيد الصفوف داخليًا وخارجيًا وتشكيل سلطة مدنية ثورية تنبثق من الشارع ولجان المقاومة، ورفض أي اتفاق لا يضع العدالة والمساءلة في جوهره. وشمل البيان توقيع أكثر من ١٥ كيانًا مدنيًا وثوريًا داخل وخارج السودان، من بينها «تحالف قوى التغيير الجذري»، و»اللجنة التحضيرية لمؤتمر عام الثورة»، و»الاتحاد النسائي السوداني»، و»تجمع السودانيين بالخارج لدعم الثورة». ورفع الموقعون ثلاث لاءات واضحة: لا تسوية بلا عدالة، لا شرعية للقتلة، لا تمثيل مزيف باسم الثورة. وأكدوا أن مصير السودان يجب أن يُحسم بإرادة الشعب، لا في قاعات التفاوض المغلقة.

جذور الكارثة الإنسانية في دارفور

بقلم: الشابي الدومة

أوردنا في المقالين السّابقين أرقام وإحصائيات عن عدد النازحين واللاجئين_ ضحايا الحروب في دارفور _ منذ العام ٢٠٠٣م بداية المعارك بين الحكومة السّودانية والحركات المسلحة المتمردة، وقد استفلحت المأساة مع الحرب الدائرة الآن إلى أكبر كارثة إنسانية في العالم. والسّؤال هل للأرقام دلالة أو معنى عند أطراف الحرب أو لدى المنظمات الأقليمية والدولية؟ وإذا كانت الإجابة بنعم، لماذا دخلت الحرب في السّودان دائرة الحروب المنسية؟ هل تقاطعت المصالح الأقليمية والدولية فيها، أم عجز السّودانيون من إدارك أهميّة وطنهم وموارده الهائلة وخيراته وموقعه الاستراتيجي شجّع الطامعين وأصحاب المصالح الخاصة، للتآمر مع أطراف الحرب، لنهب تلك الموارد، دون أي اعتبار لحياة للأبرياء أو للقوانين الدولية والأعراف وتقاليد الحروب قديماً وحديثاً؟ إن وقائع ومآسي الحرب وويلاتها التي تسرّبت إلى الإعلام والمنظمات الدولية ومواقع التّواصل الاجتماعي أو التي بثتها القنوات الفضائية أو الأفراد لا تعكس بأي قدر حجم الكارثة وفظائعها وأهوالها، ولا أرقامها الحقيقية، لأن القيود وعمليات المنع والرقابة المفروضة على الناشطين والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان على حد سواء، بل على الضحايا أنفسهم غيّبت الواقع الحقيقي للمأساة وابعادها، ولم يرَ العالم إلا الظاهر من جبل الجليد منها، وسيأتي يوم ما، تشعر فيه الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية بالخزي والعار، من صمتها على هذه الجريمة الإنسانية، بعد أن وصل الضحايا الأبرياء إلى قناعة أن العالم ومنظماته قد تخلوا عنهم، وأنهم لم يعودوا يمثلون شيئا في حسابات أطراف الحرب «العدمية» التي قضت على موارد السّودان وبنياته التحتية، وقبل ذلك على أرواح ابنائه وبناته، واليوم يُدفن الموتى بلا أكفان في الفاشر، وتخلى الآلاف عن إقامة مراسم العزاء لموتاهم ! هل ستتحرك القوى السياسية والمنظمات والنقابات ولجان المقاومة، أم أن تفتيت الوطن، وتقسيم شعبه أصبح أمرا واقعا، ببلاغة حكمة أهلنا في دارفور(حبل كان انقطع مُكشاشة بتشتت)

الأمم المتحدة تعرب عن قلق بالغ إزاء تصاعد العنف ضد المدنيين في كردفان وتحذر من فجوات الإغاثة بدارفور

أعرب مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) عن قلقه العميق إزاء تزايد العنف ضد المدنيين في مناطق كردفان، وذلك في بيان صدر يوم الأربعاء ٢٤ يوليو ٢٠٢٥، على خلفية هجوم دام استهدف منطقة بريمة رشيد شمّال بلدة النهود بولاية غرب كردفان، أسفر عن مقتل نحو ٣٠ شخصًا وإصابة أكثر من ٤٠ آخرين بجراح متفاوتة، بينهم نساء وأطفال ومسنون. ووفق ما نقله فرحان حق، نائب المتحدث باسم الأمم المتحدة، فإن التقارير الميدانية تفيد بدخول مقاتلين إلى وسط القرية على متن مركبات قتالية، حيث أطلقوا النار عشوائيًا على المنازل والأسواق، مما أدى إلى حالة من الهلع وسقوط عدد كبير من الضحايا، بعضهم ما زال بحاجة ماسة لرعاية طبية وجراحية عاجلة، وسط نقص حاد في الخدمات الصحية بالمناطق المتضررة. وأشار مكتب الشؤون الإنسانية إلى أن أحداث بريمة رشيد تسلط الضوء على المخاطر المتزايدة التي يواجهها المدنيون في منطقة كردفان، مؤكدًا الحاجة العاجلة إلى وقف الأعمال العدائية، وضمان حماية المدنيين، وتأمين وصول إنساني آمن ومستدام إلى المناطق المتأثرة بالنزاع. في سياق متصل، حذر المكتب الأممي من الفجوات الكبيرة في الاستجابة الإنسانية بإقليم دارفور، خاصة في ولاية شمال دارفور، حيث تزداد الاحتياجات في محلية طويلة التي تؤوي مئات الآلاف من النازحين الفارين من القتال الدائر في مدينة الفاشر ومحيطها، وسط تحديات متفاقمة في توفير الغذاء والرعاية الصحية والمأوى. ويأتي هذا التحذير الأممي في وقت يشهد فيه السودان واحدة من أسوأ أزماته الإنسانية على الإطلاق، نتيجة الحرب المستمرة منذ أكثر من عام، والتي تسببت في انهيار الخدمات الأساسية ونزوح ملايين الأشخاص داخليًا وخارجيًا، ما يفرض على المجتمع الدولي تكثيف جهوده لتأمين المساعدات ووضع حد للانتهاكات المتزايدة بحق المدنيين.

أكثر من مليون نازح في «طويلة» شمال دارفور وسط تفشٍ متسارع للكوليرا ونقص حاد في المياه والعلاج

تشهد منطقة «طويلة» بولاية شمال دارفور أوضاعًا إنسانية بالغة الخطورة، في ظل تزايد أعداد النازحين وتفشي وباء الكوليرا بشكل مقلق، حيث كشف الناطق باسم منسقية النازحين واللاجئين، آدم رجال، في تصريحات لـ»الشرق»، أن عدد النازحين في المنطقة تجاوز المليون شخص، فيما بلغ العدد التراكمي للإصابات المؤكدة بالكوليرا حتى اليوم ١٠٧٤ حالة، منها ٩ حالات وفاة، بينما لا يزال ١٩٠ مصابًا يتلقون العلاج في مراكز العزل. وأوضح رجال أن الكوليرا تتفشى بوتيرة متسارعة نتيجة لغياب المياه النظيفة في المنطقة، إلى جانب معاناة المجتمعات من نقص شديد في الاحتياجات الطبية الأساسية، محذرًا من أن المجاعة والكوليرا باتتا تمثلان أكبر التحديات التي تواجه مئات الآلاف من الأسر النازحة. ودعا رجال المجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية إلى التدخل العاجل لتوفير مياه الشرب النظيفة والأدوية المنقذة للحياة، ودعم مراكز العزل والمستشفيات الميدانية، في وقت يزداد فيه الوضع تفاقمًا مع استمرار النزوح والانهيار الكامل في الخدمات الصحية.

ارتفاع مقلق في إصابات الكوليرا بدارفور وسط تفاقم الوضع الصحي في مراكز النزوح

تواصل حالات الإصابة بالكوليرا ارتفاعها في إقليم دارفور، حيث سجلت منطقة طويلة يوم السبت ٢٦ يوليو ٢٠٢٥ في تمام الساعة ٥:١٥ مساءً، ١,٥٨٣ حالة تراكمية منذ بداية تفشي المرض، بينها ٢٦ حالة وفاة. وتتركز أغلب الإصابات في مخيمي دبة نيرة وطويلة عمدة، مع وجود ٢٢٢ حالة في العزل الصحي حاليًا، فيما يتراوح معدل الإصابة اليومي بين ٤٥ و٩٠ حالة. وامتد تفشي المرض إلى مناطق أخرى، من بينها منطقة قولو في جبل مرة، حيث سُجلت ٧ حالات إصابة تراكمية، بينها حالة وفاة واحدة، مما يثير مخاوف من توسع نطاق انتشار الوباء في ظل تدهور الأوضاع الصحية وضعف إمكانات الاستجابة الطبية.

نافذة الرؤى

آدم راشد (المحامي)

مراحل تطور القانون الدولي الإنساني

- **البروتوكولات الإضافية لعام ١٩٧٧**

* مواصلة لموضوع الحلقة السابقة البروتوكولان الإضافيان لعام ١٩٧٧م بعد اعتماد اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩، شهد العالم خلال فترة الحرب الباردة بروز نزاعات مسلحة من نوع جديد، ذات طبيعة مختلفة مثل حروب التحرير الوطني، عندما تمارس الشعوب حقها في تقرير مصيرها والنزاعات المسلحة الداخلية الأخرى ضمن أراضي اقليم الدولة الواحدة ، واضف على ذلك زيادة التوتر بين المعسكريين الغرب (الرأسمالي الليبرالي) و(الشرق الاشتراكي) آنذاك بسبب صراع الهيمنة والتوسع كما ذكرنا ذلك ضمن حلقاتنا السابقة، ورغم النقلة الكبيرة التي أحدثتها اتفاقيات جنيف في ميدان حماية ضحايا النزاعات المسلحة، إلا أن الدول المستقلة حديثا عن الاستعمار وجدت صعوبة في الالتزام بقواعد لم تكن طرفا في إعدادها، بالإضافة إلى وجود قصور واضح في القواعد المنظمة للعمليات العدائية، والتي لم تحدّث منذ اتفاقيات لاهاي، مما أثار الحاجة إلى تحديث وتطوير منظومة القانون الدولي الإنساني. في ظل هذا الواقع، برزت الحاجة لاعتماد صكوك قانونية جديدة لسد الفجوات وملء الفراغات التشريعية القائمة، مما أدى إلى طرح فكرة البروتوكولين الإضافيين الملحقين باتفاقيات جنيف. وقد بذلت اللجنة الدولية للصليب الأحمر جهودًا متواصلة بين عامي ١٩٧٤ و١٩٧٧، استمرت لأربع سنوات، أثمرت عن اعتماد البروتوكولين الإضافيين لعام ١٩٧٧م كما يلي:- ١. البروتوكول الإضافي الأول: يعزز حماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية، ويتضمن أيضًا أحكامًا تتعلق بحروب التحرير الوطني، وهذا سوف نتطرق إليه بالتفصيل في مقال آخر لاحق. ٢. البروتوكول الإضافي الثاني: يتناول تنظيم احكام النزاعات المسلحة غير الدولية، ويوسّع نطاق الحماية القانونية للضحايا في هذا النوع من النزاعات، وهذا ما سنفصّله لاحقًا أيضًا. الجدير بالذكر أن هذين البروتوكولين احتويا على عدد من القواعد العرفية الملزمة، التي تُعد امتدادًا لما تراكم من ممارسات إنسانية دولية سابقة، ولم تنشأ من فراغ، بل هي قواعد انسانية موجودة بالفعل وما التنظيم القانوني لاحكام هذه الاتفاقيات إلا كاشفا لها فقط. ومن أبرز معالم تطور هذا الفرع من القانون الدولي العام التغيير المستمر في اسمه منذ نشأته واصطلح له اسم «قانون الحرب» وفيمابعد الحرب العالمية وابان اعتماد اتفاقيات جنيف الاربعة ١٩٤٩م تغير الى «قانون النزاعات المسلحة» كي يتسق مع ميثاق الامم المتحدة الذي نبذ الحرب، واخير اطلق عليه اسم «القانون الدولي الانساني «وهو المصطلح الاحدث، وتم استخدامه بشكل رسمي، وشاع بعد اعتماد البروتوكولين الاضافيين لعام ١٩٧٧م، ويُعزى الفضل في استخدام المصطلح وترسيخه إلى ماكس هوبَر، الرئيس الأسبق للجنة الدولية للصليب الأحمر . خلاصة القول: إن اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩، مع بروتوكوليها الإضافيين لعام ١٩٧٧، تشكل العمود الفقري لمنظومة القانون الدولي الإنساني، وتمثل أهم مرجعياته في حماية الإنسان؛ الاشخاص المدنيين والاعيان المدنية والبيئة أثناء النزاعات المسلحة. هنالك بروتوكولا اضافيا ثالثا قد تأخر عن الاوليين في الصدور على نحو ثلاث عقود إلا قليل وهو البروتوكول الاضافي الثالث لاتفاقيات جنيف الاربعة لعام ١٩٤٩ والصادر في ٢٠٠٥/١٢/٨م وهو يتعلق باعتماد شارة جديدة وهي الكرستالة الحمراء تضاف الى الشارات السابقة وهي (الصليب والهلال الاحمرين) والبروتكول يتكون من عشر مواد تتعلق باحكام استخدام الكرستالة الحمراء والفئات المرخص لها بالاستخدام وتشمل الخدمات الطبية للقوات المسلحة للدول والمستشفيات المدنية المخول لها العمل بإذن صريح بالاضافة الى مكونات (الحركة الدولية للصليب والهلال الاحمر) وخلال الفترة بعد صدور البروتوكولين الاضافيين لعام ١٩٧٧م والسابقة لصدور هذا البروتوكول في ٢٠٠٥م تم اعتماد العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات أهمها اتفاقية جنيف لعام ١٩٨٠م المعروفة باتفاقية الامم المتحدة بشأن حظر وتقييد استعمال اسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر او عشوائية الأثر وهي تهدف الى حظر استخدام اسلحة معينة يعتقد بأنها تسبب ضررا مفرطا او اثارا عشوائية في النزاعات المسلحة ودخلت هذه الاتفاقية حيز النفاذ في ديسمبر ١٩٨٣م ، وألحقت بخمسة بروتوكولات اضافية. واذا استثنينا الاتفاقيتين الاتيتين:- (١)/اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح و(٢) اتفاقية حظر تطوير وانتاج وتخزين الاسلحة البكتروبولوجية والسامة وتدميرها، باعتبار هتين الاتفاقيتين اسبق في التاريخ من اتفاقية جنيف لعام ١٩٨٠م والتي ايضا اعقبتها اتفاقيتين هما:- (١) اتفاقية حظر تطوير وانتاج وتخزين واستخدام الاسلحة الكيماوية وتدميرها لعام ١٩٩٣م. (٢) اتفاقية حظر استخدام وتخزين وانتاج ونقل الالغام المضادة للافراد وتدميرها لعام ١٩٩٧م، هذا بالاضافة الى النظام الاساسي للمحكمة الجنائيةة الدولية لعام ١٩٩٨م أيضا هناك عدة برتكولات ملحق للاتفاقيات سالفة الذكر تنظيم حظر استخدام الاسلحة و الالغام والشرك المهلكة للانسان المهلكة للانسان و البيئة بلغت جملتها نسبة برتكولاتها و تعديلاتها إضافة البرتكول الاضافي لإتفاقية حقوق الإنسان بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة لعام ٢٠٠٠م كل ما تقدم ذكره من مواثيق ومعاهدات اتفاقيات وبرتكولات جميعها تشكل الإطار الثانوي الدولي الذي ينظم اساليب ووسائل الحرب والنزاع المسلح سواء دولي او غير دولي. المبدأ الأساسي الذي يقدم عليه هذا القانون اي قانون النزاعات المسلحة هو ان حق أي أطراف النزاع المسلح في إختيار أساليب ووسائل النضال ليس مطلقا بل مقيد بقاعدتين أساسيتين هما: الاولى: تحظر إستخدام الأسلحة و القذائف والمواد ووسائل النضال التي من شأنها إحداث آلام لا مبرر لها. الثانية تلتزم اطراف النزاع بتأمين الإحترام والحماية للسكان المدنيين الاعيان المدنية و يتضمن حظر مهاجمة الأشخاص المدنيين والاعيان المدنية و جميع اعمال العنف سواء الهجومية أو الدفاعية أو العشوائية وفقا لمبادئ إنسانية أساسية وهي مبدأ الضرورة الحربية ومبدأ التمييز والتناسب والآحتياط والتي سوف ننظر لها بالتفصيل في الحقات القادمة..

«حوار خاص | د. أسامة العمري: «لا تنتظروا المنقذ... خلاص السودان يبدأ من الداخل

أجرى الحوار : [الأستاذ الطاهر اسحق الدومة]

في ظل الواقع السوداني المأزوم، حيث تتلاشى مظاهر الدولة ويحلّ الخراب بدلًا عنها، تتعالى أصواتٌ تُحاول أن تضيء طريق الخلاص في زمن التيه. ومن بين هذه الأصوات، يبرز صوت الدكتور أسامة العمري، رئيس منظمة «أبونا آدم»، وهي منظمة إنسانية وفكرية تأسست قبل أكثر من عشرة أعوام في الولايات المتحدة، ولها امتداد فاعل داخل السودان.

في هذا الحوار الحصري، يتحدث العمري بلا موارية عن جذور الأزمة، حدود الحرب، وملامح الحل، داعيًا إلى ما وصفه بـ»صحوة ضمير وطني»، تبدأ من داخل الناس لا من عواصم التسويات.

السودان يعيش لحظة تاريخية حرجة، كيف تقرأون في «أبونا آدم» هذا الراهن؟

الواقع ليس أزمة فقط... بل هو انهيار شامل، تتكسر فيه يوميًا بنية الدولة، وتُستنزف فيه الأرواح والموارد بلا رحمة. الكهرباء معدومة، الماء مقطوع، المستشفيات منهارة، والأوبئة تنتشر بلا رادع. نحن لا نعيش «حربًا أهلية» فقط، بل نعيش عمىً سياسيًا جماعيًا تقوده نُخبٌ مهووسة بالسلطة، عاجزة عن رؤية حجم الخراب الذي ساهمت فيه.

في «أبونا آدم» نعتبر ما يحدث نتيجة مباشرة لفساد طويل الأمد، ومحسوبية أكلت الكفاءات، و»مافيا أراضي» سلبت حق الأجيال القادمة في وطنهم. لسنا محايدين أمام هذا الدمار. نحن منحازون بالكامل لضمير هذا الشعب، ولحقه في وطن حر وعادل.

البعض يرى في جذور الحرب قضية التهميش... ما رأيكم؟

التهميش حقيقي وعميق. الجهوية والعنصرية كانت دائمًا قنابل موقوتة تنتظر لحظة الانفجار. لكن بدلًا من الإنصاف، ظهر لنا جيل جديد من المستفيدين من الحرب... جيل لا يُطالب بالحقوق، بل يصنع رموزه الزائفة على أنقاض الوطن. ما يحدث اليوم هو إعادة إنتاج للظلم في صورة جديدة.

نحن لا نُجامل أحدًا. لا قداسة لأحد. لا أحد فوق المحاسبة. ولا يمكن بناء السلام بلا عدالة.

وماذا عن الحلول؟ كثيرون يعتبرون الطرح الحقوقي مثاليًا وغير عملي. ما هو بديلكم؟

نحن لا نبيع شعارات. نحن نقدم رؤية متكاملة. لا نطلب المعجزات، بل نطالب فقط بإرادة سياسية صادقة، ونظام جديد يقوم على قيم المواطنة والتوازن والمسؤولية.

..نقترح مشروع «الولايات السودانية المتحدة»، كنموذج فدرالي عادل يُنهي المركزية القهرية، ويعيد توزيع السلطة والثروة وفقًا لحاجة الناس لا مزاج العاصمة.

أطلقتم عدة نداءات إنسانية... هل وجدتم أي استجابة فعلية؟

للأسف، الاستجابات كانت خجولة. السلطة مشغولة بتثبيت مصالحها، وليس بآلام الجوعى أو المرضى أو المكلومين. لكننا مستمرون. نحمل صوت المواطن المهمل، المنهك، المغيّب عن كل طاولة قرار. ونقولها بوضوح: آن أوان وقف هذه المهزلة السياسية. آن الأوان أن يعود الوطن لأهله.

ما موقفكم من المبادرات الدولية، والآلية الرباعية تحديدًا؟

أصدرنا بيانًا واضحًا يوم ٢٧ يوليو، حدّدنا فيه خطوطنا الحمراء: لا حكومة بلا تفويض شعبي. لا تسوية مع من تلطخت أيديهم بدماء الأبرياء. لا لتدوير النخب القديمة. لا لقوات موازية تتجاوز الدولة. ولا لأي تدخل خارجي يُراد به فرض الوصاية على السودان.

نحن لا نرفض المبادرات من حيث المبدأ، لكننا نرفض الصفقات التي تُبرم على حساب دماء السودانيين. نريد تسوية تُبنى على العدل، لا على تقاسم الغنائم.

وأخيرًا، ما هي رسالتكم للشعب السوداني؟

لا تنتظروا المنقذ... أنتم المنقذون. خلاص السودان يبدأ عندما نؤمن أننا نستحق وطنًا عادلًا. عندما نكفّ عن انتظار الآخرين ونبدأ في صناعة الحل بأيدينا. المعاناة ليست قدرًا، بل نتيجة لواقع يمكن تغييره. والكرامة لا تُمنح، بل تُنتزع.

البنك الدولي: السودان ضمن ٣٩ دولة توقفت عن النمو الاقتصادي منذ ٢٠١٠ وتواجه خطر احتضان ٦٠٪ من فقراء العالم بحلول ٢٠٣٠

متابعات - أصوات الضحايا

كشف تقرير صادر عن البنك الدولي في يونيو ٢٠٢٥ تحت عنوان «الهشاشة ومناطق النزاع» عن حقيقة صادمة قلما تحظى بالاهتمام الدولي، إذ أشار إلى أن ٣٩ دولة حول العالم من بينها السودان توقفت عن النمو الاقتصادي منذ عام ٢٠١٠، حيث لم يشهد الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول أي تحسن يُذكر بل تراجعت فيها فرص الاستثمار بشكل حاد، وتفككت مؤسسات الدولة، وتدهورت قطاعات التعليم والصحة إلى أدنى مستوياتها، ويثير التقرير قلقًا متزايدًا بشأن مستقبل هذه الدول خاصة أن ثماني دول عربية تتصدر القائمة هي لبنان وسوريا والعراق واليمن والسودان وليبيا والصومال وفلسطين، ويقدّر التقرير أن هذه الدول قد تضم بحلول عام ٢٠٣٠ نحو ٦٠٪ من فقراء العالم في حال استمرت النزاعات دون أي تحولات تنموية أو تدخلات دولية فعالة، ويُبرز التقرير السودان بوصفه إحدى أكثر الدول تأثرًا بالأزمات المتراكمة نتيجة الحرب الدائرة منذ أبريل ٢٠٢٣ والتي أدت إلى انهيار البنية التحتية وتوقف الإنتاج ونزوح الملايين وتفاقم الأزمة الإنسانية، كما يشدد التقرير على أن غياب الاستقرار السياسي والأمني يمثل عائقًا رئيسيًا أمام أي مسار للتنمية، محذرًا من أن استمرار الأوضاع الراهنة سيجعل من بلوغ أهداف التنمية المستدامة أمرًا بعيد المنال ما لم يتم التحرك العاجل لإحداث تحول حقيقي في مسارات الحكم والسلام والتنمية

مناصرة ضحايا دارفور تهنئ الأستاذة فاطمة أحمد مصطفى سمهن بفوزها بجائزة «أميليا إيرهارت» العالمية

تزف منظمة مناصرة ضحايا دارفور أسمى آيات التهاني والتبريكات إلى الأستاذة فاطمة أحمد مصطفى سمهن، المديرة التنفيذية لمنظمة زينب لتنمية وتطوير المرأة، بمناسبة نيلها جائزة أميليا إيرهارت العالمية، التي تُمنح للنساء صاحبات المبادرات الرائدة في دعم قضايا المرأة والعدالة الاجتماعية، وتعد هذه الجائزة واحدة من أبرز الجوائز التي تحمل شعار «النساء لديهن أجنحة»، تخليدًا لإرث الكاتبة والناشطة الحقوقية الأمريكية أميليا إيرهارت، ويأتي التكريم تتويجًا لعقود من العمل الحقوقي والإنساني الذي ظلت تقوده فاطمة أحمد مصطفى على خطى والدتها الراحلة الأستاذة زينب، مؤسسة المنظمة، حيث كرّست جهودها لتمكين المرأة السودانية في المجالات الزراعية والتعليمية والاجتماعية، إلى جانب النهوض بالتمكين الاقتصادي والمشاركة السياسية للنساء، وعلى الرغم من التحديات التي فرضتها الحرب، واصلت المنظمة أنشطتها الإنسانية في دعم النساء اللاجئات والنازحات في الداخل السوداني ودول الجوار، وهو ما جعلها تحظى باعتراف دولي تُرجم في عدد من الجوائز الرفيعة، منها جائزة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (خط الاستواء)، وجائزة بنك التنمية الإسلامي بجدة، وجائزة مؤتمر التنمية المستدامة (ريو+٢٠)، فضلًا عن جائزة قمة المناخ كوب ٢٣ في بون بألمانيا، وتؤكد منظمة زينب أن هذا التتويج يأتي ليعكس الإيمان العميق برسالة المرأة في بناء السلام وصناعة التغيير رغم الدمار، وأن نساء السودان ما زلن قابضات على الجمر، يواصلن النضال من أجل وطن يسوده العدل والكرامة والمساواة.

«انتهاكات جسيمة في غرب كردفان: محامو الطوارئ يحملون الدعم السريع المسؤولية»

أصدرت مجموعة محامو الطوارئ بيانًا صحفيًا أدانت فيه الجرائم المرتكبة، محمّلة قوات الدعم السريع المسؤولية الكاملة عنها، ودعت إلى تحرك عاجل لتوفير الحماية للسكان المدنيين ومساءلة مرتكبي الانتهاكات. نوردٍ فيما يلي نص البيان كاملًا كما ورد من المجموعة: بيان حول مجازر وانتهاكات قوات الدعم السريع في النهود وريفها هاجمت قوات الدعم السريع يومي ٢٣ و٢٤ يوليو قرية بريمة رشيد بريف مدينة النهود في ولاية غرب كردفان في هجومين متتاليين أسفرا عن مقتل ٣٠ مدنيًا على الأقل بينهم نساء وأطفال بالإضافة إلى عشرات الجرحى وقد أسفر الهجوم الأول عن مقتل ٣ مدنيين وإصابة ٩ آخرين بينما تلاه هجوم أعنف خلّف ٢٧ قتيلًا وشهدت القرية اشتباكات متفرقة بين القوات وبعض المدنيين المسلحين إلا أن ما ارتكبته القوات من قتل عشوائي واستهداف مباشر للمدنيين يمثل انتهاكًا صارخًا لقواعد القانون الدولي الإنساني تواصلت الاعتداءات في مدينة النهود وعدد من القرى المجاورة حيث قتلت قوات الدعم السريع عشرات المدنيين واعتدت على السكان والأحياء السكنية وشملت الهجمات قرى ود قاسم وأم سمرة وجغب وقريود وأم جكو كما تواصل القوات الهجوم على قرى واسعة في مناطق غرب كردفان في سياق نمط متكرر من العنف الممنهج والترويع الواسع للسكان المحليين في ظل غياب تام لأي حماية أو تدخل لوقف الانتهاكات اقتحمت القوات مستشفى البشير والمستشفى التعليمي ومركز الدكتور سليمان الطبي بمدينة النهود واعتدت على المرضى ومرافقيهم وأخرجت جميع المدنيين بالقوة من المستشفيات لاستخدامها كمراكز لعلاج جنودها المصابين وكل من رفض الخروج تعرض للضرب والاعتقال في انتهاك فادح لحرمة المنشآت الطبية والحقوق الأساسية للمرضى كما تواجه المدينة والقرى المحيطة أوضاعًا إنسانية قاسية في ظل شح حاد في الإمدادات الطبية والغذائية وارتفاع كبير في أسعار المواد الأساسية وسرقة المحاصيل الزراعية وتكوين أسواق محلية لبيع المحاصيل المنهوبة في مناطق سيطرتها تحمّل مجموعة محامو الطوارئ قوات الدعم السريع المسؤولية الكاملة عن هذه الجرائم التي تشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ونطالب بتوفير حماية فورية للمدنيين وضمان مساءلة المسؤولين عنها وفقًا للأدوات القانونية المتاحة ونحذر من أن الصمت الدولي المستمر يكرّس الإفلات من العقاب ويشجع على تكرار الجرائم ويمدد أمد الكارثة الإنسانية ونؤكد تضامننا الكامل مع المجتمعات المتضررة والتزامنا بالعمل من أجل تحقيق العدالة .

٢٥ يوليو ٢٠٢٥ #إعلام_محامو_الطوارئ

ندوة فكرية: دعوات وطنية لإيقاف الحرب وبناء دولة مدنية ديمقراطية

نظّمت المجموعة السودانية للدفاع عن الحقوق والحريات بالتعاون مع المنتدى الثقافي لدار نفرتيتي للنشر ومركز الفارابي للدراسات، ندوة فكرية مساء السبت ٢٦ يوليو ٢٠٢٥، في مقر المنتدى الثقافي بجاردن سيتي بالخرطوم، ناقشت كتاب: «الطريق لوقف الحرب في السودان وبناء دولة الحرية والسلام والعدالة»، من تأليف المهندس عبد الجبار دوسة، كبير مفاوضي حركة تحرير السودان خلال مفاوضات أبوجا. وقد أدارت الندوة الصحفية أسماء الحسيني، التي قدمت عرضًا تفصيليًا لمحتوى الكتاب، الصادر عن دار نفرتيتي، والذي يتكون من ٣٨٩ صفحة توزعت على ٨ فصول، عالجت موضوعات شائكة تتعلق بالثورة والانقلاب، دور المؤسسة العسكرية، مفهوم السلام، العدالة الانتقالية، والهياكل المقترحة لبناء دولة مدنية ديمقراطية. وتركزت محاور النقاش حول تداعيات انقلاب ٢٥ أكتوبر، وفشل الحكم المدني، وتأثيرات الخطاب العنصري والانقسامات الجهوية والقبلية، إضافة إلى تشخيص دقيق لجذور الأزمة السياسية في البلاد، ومقترحات عملية لبناء مؤسسات بديلة مثل «وزارة للسلام وإعادة الإعمار»، ومؤتمر دستوري جامع يحدد شكل الدولة في المستقبل. وشهدت الندوة مشاركة واسعة من شخصيات سياسية وأكاديمية بارزة. حيث اعتبر الفريق أول إبراهيم سليمان حسن أن المؤسسة العسكرية يجب أن تنأى بنفسها عن السياسة، منتقدًا مقترح «الحرس الديمقراطي» وداعيًا إلى حظر الأحزاب التي تحاول التدخل في شؤون الجيش. بينما أكدت الدكتورة مريم الصادق المهدي أن السلام لا يعني فقط وقف إطلاق النار، بل هو عملية شاملة تشمل الشفاء الاجتماعي أن تسبق المؤتمر الدستوري، وأن الحلول الخارجية لا تجدي دون توافق داخلي. من جانبه، شدد البروفيسور صديق تاور على أن التغلغل الإسلامي داخل الجيش هو العائق الحقيقي أمام التحول الديمقراطي، داعيًا إلى تنقية المؤسسة العسكرية من نفوذ النظام البائد. كما أجمعت مداخلات عدد من المتحدثين على أن الحلول المفروضة من الخارج لن تنجح ما لم تتأسس على مشروع وطني جامع لا يُقصي أحدًا. وفي مداخلات أخرى، أكدت الدكتورة هداية تاج الأصفياء على أهمية العدالة قبل أي مصالحة، مشيرة إلى التمييز القائم داخل المؤسسات النظامية، بينما شدد أزهري عمر على ضرورة تشكيل مجلس تشريعي انتقالي ومحكمة دستورية مستقلة، تضع أسس دولة القانون. الندوة خرجت بتوصيات أبرزها ضرورة إبعاد المؤسسة العسكرية عن العمل السياسي، وتحقيق عدالة انتقالية شاملة، وإطلاق ميثاق وطني جامع يكون أساسًا للانتقال، مع التأكيد على أن السلام الحقيقي لن يتم دون إرادة سياسية داخلية تضع مصلحة الوطن فوق كل اعتبار. واعتبر المشاركون أن كتاب المهندس عبد الجبار دوسة يُعد مرجعًا فكريًا مهمًا، يلخص الكثير من القضايا العالقة في المشهد السياسي السوداني، ويطرح تصورات للخروج من نفق الحرب نحو بناء سودان جديد تسوده قيم الحرية والسلام والعدالة..

لقاء نوعي بين مجتمع اللاجئين السودانيين والمحكمة العليا الأوغندية: خطوة نحو تعزيز العدالة وتمكين اللاجئين قانونيًا

كمبالا – أوغندا | ٢٩ يوليو ٢٠٢٥

في مشهد نادر يُجسّد روح التعاون القانوني والإنساني، استقبل رئيس مجتمع اللاجئين السودانيين في أوغندا، الأستاذ صالح إدريس، وفدًا رفيعًا من المحكمة العليا الأوغندية، وذلك في مقر المجتمع بالعاصمة كمبالا، حيث عُقد لقاء مطوّل تناول جملة من القضايا القانونية الحساسة التي تمس حياة اللاجئين السودانيين اليومية في بلد اللجوء. وقد جاء هذا اللقاء في توقيت بالغ الأهمية، خاصة في ظل ما يواجهه اللاجئون من تحديات معيشية وقانونية متزايدة، حيث ناقش الطرفان بشكل صريح عددًا من الملفات الحيوية. في مقدمتها، مسألة تفعيل طاقات المحامين والقانونيين السودانيين الموجودين داخل أوغندا، وفتح المجال أمامهم للإسهام الفاعل في تعزيز العدالة، ليس فقط داخل مجتمعهم، بل أيضا ضمن المنظومة العدلية الأوغندية، بما يضمن تحقيق التكامل وتبادل الخبرات القانونية. كما أولى اللقاء اهتمامًا خاصًا بأوضاع السودانيين المحتجزين في السجون الأوغندية، سواء في قضايا جنائية أو مدنية، حيث استعرض الأستاذ صالح إدريس حجم المعاناة التي تواجهها بعض الأسر نتيجة غياب الدعم القانوني، في حين عبّر وفد المحكمة عن استعدادهم للنظر في هذه الملفات بالتعاون مع المجتمع القانوني السوداني، تمهيدًا لإيجاد حلول قانونية وإنسانية تحفظ الحقوق وتصون الكرامة. وتناول اللقاء كذلك تزايد حالات العنف وسوء المعاملة التي يتعرض لها بعض أفراد الجالية، لا سيما النساء والشباب، وناقش سبل تقديم الدعم القانوني للضحايا، بما في ذلك تيسير الوصول إلى العدالة وتمكينهم من تقديم الشكاوى بطريقة آمنة ومحترمة. وفي السياق ذاته، برزت مشكلة العقود السكنية كقضية ملحة، حيث شرح ممثلو المجتمع السوداني ظاهرة «التأمين الزائف» التي تضر باللاجئين، بسبب التلاعب من قبل بعض المؤجرين وغياب جهة استشارية قانونية تُعنى بحماية المستأجرين، وهو ما لقي تفهماً كبيراً من الجانب القضائي الأوغندي الذي وعد بدراسة المقترحات المطروحة للتعامل مع هذه الإشكالية. ومن النقاط الجوهرية التي طُرحت أيضًا، مسألة المنظمات السودانية ذات الخلفيات السياسية وغير المسجلة رسميًا، والتي تعمل خارج الأطر القانونية وتسهم في خلق الفوضى والانقسام داخل المجتمع اللاجئ. وأكّد الحاضرون أن تنظيم هذه الكيانات أو وقف نشاطها غير القانوني بات ضرورة ملحّة للحفاظ على وحدة الصف المجتمعي والتماسك الداخلي في ظل واقع اللجوء المعقد. وقد أسفر اللقاء عن عدد من المخرجات النوعية، أبرزها الاتفاق على إجراء حصر شامل لجميع المحامين والقانونيين السودانيين المقيمين في أوغندا، بغرض تنسيق جهودهم وتفعيل دورهم في خدمة مجتمعهم، إضافة إلى تأسيس قسم خاص بالعقارات والعقود داخل مكتب مجتمع اللاجئين السودانيين، يكون مسؤولًا عن مراجعة ومتابعة القضايا السكنية، لضمان حماية حقوق اللاجئين من الاستغلال. كما تم الاتفاق على تنظيم ورش قانونية توعوية بشكل دوري، بالتعاون بين المحكمة العليا وعدد من المحامين السودانيين المختصين، وذلك بهدف رفع الوعي القانوني وسط اللاجئين وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم وفقًا للقانون الأوغندي. وفي ختام اللقاء، عبّر الأستاذ صالح إدريس عن بالغ شكره وامتنانه لوفد المحكمة العليا على اهتمامهم الحقيقي بقضايا اللاجئين، وروح الانفتاح التي أبدوها، مؤكدًا أن هذا اللقاء يشكل بداية عهد جديد من التعاون الذي يستند إلى الثقة المتبادلة والمصلحة المشتركة. وأشاد الحضور بدوره القيادي وجهوده المتواصلة في تمثيل اللاجئين والدفاع عن قضاياهم، معتبرين أن هذه الخطوات تمثل تحوّلًا نوعيًا في مسار التمكين القانوني للاجئين السودانيين وتعزيز كرامتهم في بلد اللجوء.

تنسيقية المهنيين والنقابات السودانية
Sudanese professionals and syndicates coordination

نسيقية المهنيين والنقابات السودانية تدين حل اتحاد العمال وتحذر من إعادة إنتاج النقابات الزائفة

أدانت تنسيقية المهنيين والنقابات السودانية في ٢٨ يوليو ٢٠٢٥، قرار سلطات الأمر الواقع في بورتسودان بحل المكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات عمال السودان وتشكيل لجنة تمهيدية من ذات الأعضاء، واعتبرته خطوة غير قانونية تهدف للسيطرة السياسية على القرار النقابي.
التنسيقية أكدت أن الخطوة تُعد انتهاكًا لحرية واستقلال العمل النقابي، وتستهدف تمكين عناصر موالية للنظام البائد، إضافةً لمحاولة الاستيلاء على أموال العمال لتوظيفها في تمويل الحرب بدل تحسين أوضاعهم في ظل الانهيار المعيشي.
كما اتهمت التنسيقية مسجّل تنظيمات العمل بتجاوز القوانين الوطنية والدولية، لا سيما اتفاقية العمل الدولية رقم ٨٧، وأعلنت خطة تصعيد قانونية وإعلامية تبدأ بالطعن في القرار وتعبئة القواعد النقابية محليًا ودوليًا.
وختمت البيان بتجديد التزامها بالدفاع عن وحدة واستقلال النقابات وحق العمال في التنظيم الحر، محمّلة سلطات الأمر الواقع المسؤولية الكاملة عن ما وصفته بالعبث بمستقبل العمل النقابي.

خمسة قتلى وعشرات الجرحى في احتجاجات لاجئي كاكوما وكلوبي بكينيا على قرارات أممية

٢٩ يوليو ٢٠٢٥ – كاكوما، كينيا

قُتل خمسة لاجئين وأُصيب عدد آخر بجروح، إثر مواجهات عنيفة اندلعت في معسكري كاكوما وكلوبي للاجئين في كينيا، عقب احتجاجات على قرار صادر عن مكتب مفوضية اللاجئين بإعادة تصنيف المستحقين للدعم، الأمر الذي أثار غضب آلاف اللاجئين.
وكشف صلاح جلال، المدير التنفيذي لمنظمة مناصرة اللاجئين، في إفادة صحفية أنه أجرى اتصالات مباشرة مع عدد من اللاجئين داخل المعسكرات الذين نقلوا له تفاصيل الاحتجاج. وأوضح أن القرار الجديد يقضي بوقف المساعدات النقدية والعينية عن الفئات الشابة والأسر التي يُعتقد أن لديها مصادر دخل، مع الإبقاء على الدعم للفئات الضعيفة مثل النساء المعيلات، الأطفال غير المصحوبين، ذوي الإعاقة، والأسر ذات العدد الكبير من الأطفال.
هذا الإجراء أثار حالة من السخط وسط اللاجئين، الذين اعتبروا المعايير غامضة وجائرة، ما دفعهم إلى إعلان إضراب عام وشلّ كافة الأنشطة داخل المعسكرين.
وأكد جلال أن قوات الشرطة تدخلت لتفريق المتظاهرين في معسكر كاكوما مستخدمة الغاز المسيل للدموع ثم الذخيرة الحية، ما أسفر عن سقوط قتلى وجرحى، يُرجّح أن معظمهم من دولة جنوب السودان.
في محاولة لتهدئة الأوضاع، عقدت إدارة المعسكر ومكتب المفوضية اجتماعًا عاجلًا مع قيادات المجتمع داخل المعسكرات، إلا أن الاجتماع لم يفضِ إلى حلول، وما تزال الأوضاع مشحونة وقابلة للانفجار.
وشكر المدير التنفيذي لمنظمة مناصرة اللاجئين، جلال كلاً من الأستاذة جليلة كوكو والأستاذة آلاء إسماعيل لمساعدته في الوصول إلى الشهود داخل المعسكر، مؤكدًا أن المنظمة ستواصل رصد وتوثيق الانتهاكات وتقديم المعلومات للرأي العام والجهات الدولية المختصة.
يشار الى ان معسكري كاكوما وكلوبي من أكبر معسكرات اللاجئين في شرق أفريقيا، ويستضيفان آلاف اللاجئين من جنوب السودان والصومال والكونغو وغيرها، في ظروف إنسانية شديدة الهشاشة.

حزب البعث بوسط دارفور يدين اختطاف تاجر بزالنجي ويحمّل الدعم السريع المسؤولية

أدان حزب البعث العربي الاشتراكي (قيادة تنظيمات وسط دارفور) في بيان صحفي، حادثة اختطاف التاجر عبد السلام حسن يعقوب، المعروف بـ»تولو»، التي وقعت مساء أمس بمدينة زالنجي، عاصمة ولاية وسط دارفور، محمّلًا قوات الدعم السريع مسؤولية سلامته.
وأوضح البيان أن الحادثة تمثل «دليلًا صارخًا على غياب الأمن وتعريض حياة المواطنين للخطر»، معتبرًا أن ما وصفها بـ»المليشيات الإجرامية» باتت تتعامل مع السلطة كغنيمة ومجال لتصفية الحسابات والثراء غير المشروع، مشددًا على أن المدنيين الأبرياء، مثل عبد السلام، لم يسلموا من هذه الممارسات.
ونقل البيان عن شهود عيان من حي المحافظين في زالنجي أن مجموعة مسلحة تستقل سيارة «بوكسي دبل كاب» قامت بضرب التاجر واختطافه أثناء عودته إلى منزله.
وأكد حزب البعث أن الدعم السريع، بوصفها «سلطة الأمر الواقع في الولاية»، تتحمل كامل المسؤولية عن حياة وسلامة التاجر المختطف.
ودعا الحزب كافة القوى السياسية والمجتمعية والدينية في البلاد إلى «توحيد الجهود وبناء جبهة شعبية واسعة من أجل الديمقراطية والتغيير»، مطالبًا بمواصلة التعبئة والضغط على طرفي النزاع لوقف الحرب فورًا ودون شروط، حقنًا للدماء، وإنقاذًا لما تبقى من مقدرات البلاد.

المنسقية العامة لمخيمات النازحين واللاجئين في السودان تصدر تحذيرا صارخا من انهيار كامل للوضع الإنساني في دارفور حيث يعاني السكان من مجاعة حادة وانتشار وباء الكوليرا دون وجود مساعدات كافية.

المنسقية العامة لمعسكرات النازحين واللاجئين- السودان
The General Coordination of the IDPs and Refugee Camps in Sudan (G.C.I.R.C.(S))

في منطقة الفاشر وطويلة أصبح السكان يأكلون علف الحيوانات المعروف محليا بالأمباز وهو عبارة عن مخلفات السمسم والفول بينما لم يجد بعضهم حتى هذا المصدر المتاح للبقاء على قيد الحياة. أما على صعيد انتشار الكوليرا فقد سجلت منطقة الطويلة وحدها ٢١٤٥ إصابة و٤٠ حالة وفاة مع وجود ٢٠٧ حالة في مراكز العزل حيث يتراوح معدل الإصابات الجديدة بين ١٠٠ و٢٠٨ حالة يوميا وفي منطقة قولو بجبل مرة تم تسجيل ٢٣ إصابة و٧ وفيات كما بدأ الوباء ينتشر في مخيمات كلمة وعطاش والسلام بسبب تلوث مياه الشرب وانهيار أنظمة الصرف الصحي.
ووجهت المنسقية العامة نداء عاجلا للأطراف المتحاربة للمطالبة بوقف فوري لإطلاق النار وفتح ممرات إنسانية كما ناشدت الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية والمنظمات الإنسانية الأخرى بالتدخل العاجل عبر إسقاط جوي للمساعدات الإنسانية قبل أن تتحول الأزمة إلى كارثة إنسانية كبرى.
وحذر المتحدث الرسمي للمنسقية آدم رجال من أن كل يوم تأخير في تقديم المساعدات يعني المزيد من الوفيات مؤكدا أن الوضع وصل إلى مرحلة بالغة الخطورة .

المفوضية السامية تكثف جهودها لدعم النازحين والعائدين في السودان وسط تفاقم الأوضاع الإنسانية وحاجة ماسة لتوسيع نطاق التدخلات

صدام الدوش

تواصل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تكثيف تدخلاتها الإغاثية في السودان، وسط تصاعد حاد في أعداد النازحين داخلياً وتدهور كبير في الأوضاع الإنسانية في القرى والمناطق النائية ومراكز الإيواء، حيث تشير الإحصاءات الرسمية إلى تجاوز عدد النازحين في البلاد حاجز الـ١٠ ملايين شخص، غالبيتهم من النساء والأطفال، نتيجة الحرب الدائرة منذ أكثر من عام بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع.
وفي ظل هذه الأوضاع الحرجة، نفذت المفوضية سلسلة من التدخلات الإنسانية، من بينها توزيع مساعدات عاجلة على أكثر من ٣,٠٠٠ أسرة عائدة إلى ولاية النيل الأزرق، شملت خيامًا عائلية، بطانيات، حصائر، أطقم مطبخ، صابون، ومواد لبناء المأوى، ليستفيد منها نحو ٤٠,٠٠٠ شخص يعيشون في مناطق غير مؤهلة للعيش الآمن. وأكدت المفوضية أن هذه المساعدات تُشكل خطوة أولى لإعادة بناء حياة الأسر التي تعرضت لموجات نزوح متعددة وخسرت كل مقومات الاستقرار.
وفي شمال دارفور، وتحديدًا في منطقة مليط، استقبلت المفوضية أكثر من ١,٠٠٠ أسرة فرت من مدينة الفاشر بسبب تصاعد القتال، وقدمت لها مساعدات إغاثية عاجلة بالتعاون مع شركائها المحليين، تضمنت البطانيات والأغطية البلاستيكية وعبوات المياه وأدوات الطهي.
وفي إطار الاستجابة الشاملة، وبدعم من صندوق السودان الإنساني، تمكنت المفوضية وشركاؤها من إيصال مساعدات منقذة للحياة إلى أكثر من ٥٨,٠٠٠ نازح ولاجئ وأفراد من المجتمعات المستضيفة في ولايات: الخرطوم، النيل الأزرق، النيل الأبيض، نهر النيل، والولاية الشمالية، في تحرك استباقي لمواجهة تداعيات النزاع والنزوح المفاجئ والفيضانات الموسمية.
ورغم الجهود المبذولة، تؤكد المفوضية وشبكات المساعدات الإنسانية أن حجم الاحتياجات في السودان يتجاوز بكثير ما تم توفيره، لا سيما في المناطق النائية والمحليات الريفية التي تفتقر إلى أي شكل من أشكال الدعم، حيث تتكدس الأسر في ظروف مزرية وتواجه نقصًا حادًا في الغذاء والماء والمأوى والرعاية الصحية.
ووفقًا لناطق منسقية النازحين واللاجئين آدم رجال، فإن منطقة طويلة بشمال دارفور وحدها تستضيف أكثر من مليون نازح، في ظل انتشار سريع لوباء الكوليرا، وسط انعدام المياه النظيفة والخدمات الصحية الأساسية، وهو ما يزيد من تعقيد المشهد الإنساني.
وتطالب منظمات الإغاثة الدولية والمحلية بضرورة توسيع نطاق التدخلات العاجلة، وتوفير التمويل اللازم للوصول إلى مئات الآلاف من الأسر المتروكة دون دعم، فضلًا عن الحاجة الماسة إلى ترقية الطرق والممرات الإنسانية لتسهيل توزيع المساعدات في القرى والمناطق التي يصعب الوصول إليها، وضمان تغطية شاملة للأسر داخل المعسكرات وخارجها، قبل تفاقم الأزمة إلى مستويات كارثية.

شمال دارفور، منطقة مليط، استقبلت المفوضية أكثر من ١,٠٠٠ أسرة فرت من مدينة الفاشر بسبب تصاعد القتال

توزيع مساعدات عاجلة على أكثر من ٣,٠٠٠ أسرة عائدة إلى ولاية النيل الأزرق، شملت خيامًا عائلية، بطانيات، حصائر، أطقم مطبخ، صابون، ومواد لبناء المأوى،

تشير الإحصاءات الرسمية إلى تجاوز عدد النازحين في البلاد حاجز الـ١٠ ملايين شخص، غالبيتهم من النساء والأطفال

عودة اكثر من ١,٣ مليون نازح سوداني وسط دمار هائل ونقص حاد في الدعم الإنساني

- ٢٥ يوليو ٢٠٢٥

في ظل استمرار النزاع المسلح في أجزاء واسعة من السودان، بدأت مؤشرات عودة تدريجية للنازحين إلى مناطقهم، إذ عاد حتى الآن أكثر من ١,٣ مليون نازح داخلي إلى ولايات الخرطوم وسنار والجزيرة، فيما عاد نحو ٣٢٠ ألف شخص من الخارج، معظمهم من مصر وجنوب السودان، لتقييم الوضع ميدانيًا قبل اتخاذ قرار العودة النهائية.
غير أن هذه العودة، بحسب منظمات الأمم المتحدة، تجري في ظروف شديدة الصعوبة، وسط دمار هائل ونقص شبه كامل في الخدمات الأساسية. فقد زار وفد رفيع من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة مؤخرًا مدينة الخرطوم ووادي حلفا، ووصف الوضع بالكارثي، مشيرًا إلى بنية تحتية منهارة، ومستشفيات ومدارس مدمرة، وغياب تام للخدمات، فيما يعيش العائدون في مساكن مؤقتة أو في مبانٍ عامة تحولت إلى مراكز إيواء.
وفي ظل التمويل الإنساني المحدود، شددت الوكالات الدولية على ضرورة زيادة الدعم المالي العاجل، ليس فقط لتأمين المساعدات العاجلة داخل السودان، بل أيضًا لتحسين ظروف اللاجئين السودانيين في دول الجوار، والذين فاق عددهم ٤ ملايين شخص، إلى جانب مئات الآلاف من اللاجئين الآخرين الذين كانوا يقيمون سابقًا في السودان.
وقال مامادو ديان بالد، منسق شؤون اللاجئين الإقليمي لأزمة السودان: «هذه العودة تعكس رغبة عميقة في إنهاء الحرب، لكنها أيضًا صرخة استغاثة من شعب أنهكه القتال. نحتاج إلى تضامن دولي أكبر مع الشعب السوداني والدول التي استقبلته».
من جانبه، أكد عثمان بلبيسي، المدير الإقليمي للمنظمة الدولية للهجرة، أن العائدين ليسوا ضحايا سلبيين، بل جزء أساسي من تعافي السودان: «إذا تم دعمهم بالشكل المطلوب، يمكنهم إحياء الاقتصاد المحلي، واستعادة الحياة المجتمعية، وبناء مستقبل قائم على الكرامة والأمل».
وتبقى الأوضاع في مناطق العودة محفوفة بالمخاطر، حيث تنتشر الألغام ومخلفات الحرب، وتتفشى انتهاكات حقوق الأطفال والعنف الجنسي، في ظل فقدان الوثائق المدنية الذي يعيق الوصول إلى الخدمات.
وقد حذر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أن العودة إلى المدن المدمرة دون دعم سريع تعني الدخول في سباق مع الزمن لتأمين المياه والكهرباء والرعاية الصحية.
ورغم هذه العودة المحدودة، لا تزال عمليات النزوح مستمرة، خاصة في مناطق دارفور وكردفان التي تشهد تصعيدًا في العنف، ما يبرز الحاجة إلى حل سياسي عاجل يُنهي الأزمة ويعيد الأمن والاستقرار للسودانيين.
* ملاحظة: وفقًا للأمم المتحدة، يضم السودان اليوم نحو ١٠ ملايين نازح داخلي، بينهم ٧,٧ مليون فرّوا بسبب النزاع الحالي، كما يستضيف حوالي ٨٨٢ ألف لاجئ، معظمهم من جنوب السودان وإثيوبيا وإريتريا. وحتى الآن لم يتم توفير سوى ٤٣٪ من التمويل المطلوب للعمليات الإنسانية داخل السودان و١٦٪ فقط لدعم اللاجئين في دول الجوار.